

التنشئة السياسية وأثرها على السلوك الانتخابي

الكلمات المفتاحية : تنشئه ، سلوك ، انتخاب

٠ د٠ عبد الامير عباس عبد الحيالي

جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية

Dr.abdalamer@yohoo.com

المخلص

تعد التنشئة السياسية (political sociatization) احدى الادوات المهمة في اداء العملية السياسية في الدول والمجتمعات والتي يتم من خلالها بناء المؤسسات الرسمية والغير رسمية ، التي تهتم بأعداد الفرد اجتماعيا لممارسة العمل السياسي والتفهم المجتمع الذي يعيش به ، واعطاء الحد الادنى للمواطنة واعداد الجيل القادر على تحمل المسؤولية في قيادة المجتمع ، وتندرج ضمن الاطار العام والمتمثل في التنمية السياسية حيث تمثل التنشئة والثقافة السياسية والمشاركة احدى مجالات التنمية في مجال السياسي ، وتسعى الى تفعيل المشاركة السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي من خلال تجسيد ومن ثم تثبيت وترسيخ العملية الديمقراطية .

اما السلوك لانتخابي فهو علم و دراسة الانتخابات وانماط التصويت اضافة الى التنبؤ بالنتائج المتعلقة به في ظل انتشار الاستطلاعات للرأي حول نوايا التصويت لدى الناخبين ، ويعد جزء من السلوك السياسي العام للفرد لذا يمكن اعطاء تعريف للسلوك هو كل اشكال التصرف او الافعال وردود الافعال التي تظهر مجموعة من العوامل والمتغيرات التي ترتبط بالفرد وقد اعتمد الباحث المنهج السلوكي في بحثه . وقد تضمن البحث ثلاث مباحث الاول مفهوم التنشئة السياسية اما الثاني فهو مفهوم السلوك الانتخابي بينما الثالث تناول اثر التنشئة السياسية على السلوك الانتخابي .

مشكلة البحث :-

((كيف تأثر التنشئة السياسية على السلوك الانتخابي للفرد))

فرضية البحث :-

((تؤثر التنشئة السياسية على سلوك الفرد الانتخابي))

المبحث الاول :- مفهوم التنشئة السياسية . The concept political socialization

أن مفهوم التنشئة السياسية في الفكر السياسي هو موضوع قديم حيث أرجع الفيلسوف الصيني (كونفوشيوس) فساد الحكم الى غياب المواطنة الصالحة بسبب عجز الاسرة عن تلقين القيم الفاضلة ، والحب المتبادل ، والمصلحة العامة ، لذا دعى الدولة الى تحمل مهمة تعليم الناشئة ابتغاء خلق نظام اجتماعي سليم يأتي معه قيام نظام حكم صالح ، وذهب (افلاطون) في كتابه الجمهورية الى اعتبار التعليم واحد من أهم أعمدة الدولة الفاضلة ، وكرس (ارسطو) في كتابه الاخير سفر السياسة للحديث عن التربية وجاء فيه أن من ضمن واجبات الحاكم أن يهتم بأمر تربية الناشئ ، كما نبه (روسو) الى تأثير الثقافة والتنشئة السياسية في نظام الحكم للدولة وسياستها العامة .

و تطرق (ميكا فلي) في كتابه الامير عن التنشئة السياسية حيث اكد فيه على ضرورة اعداد القائد السياسي أعدادا محكما لضمان حسن التدبير والقيادة ^(١) . لقد تزايد الاهتمام بالتنشئة السياسية في العصر الحديث ، وتشير الدراسات السياسية الى ان اول من صاغ مصطلح التنشئة السياسية (political socialization) هو (هربرت هايمان) وذلك في دراسة له عام ١٩٥٩ م في كتابه التنشئة السياسية وقد عرفها بانها تعليم الفرد الانماط الاجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع التي تساعد على ان تتعايش مع هذا المجتمع سلوكيا ونفسيا ^(٢) .

يعد هذا المفهوم من المفاهيم الحديثة نسبيا حيث ظهر بعد الانتشار الواسع لمفهوم التنشئة الاجتماعية ، ويشير هذا المصطلح الى عملية مركبة تتضمن جوانب معرفية ووجدانية وقيمية يكتسب من خلالها الفرد الشعور بالهوية القومية والافكار السياسية العامة وطرق صنع وتنفيذ القرار السياسي في المجتمع ، وقد تأخذ التنشئة السياسية شكل التلقين الصريح او الضمني من خلال غرس الاتجاهات والميول السياسي العام ^(٣) . ويرتبط هذا المصطلح بالعملية التي يتم من خلالها اكتساب جملة من القيم والمعتقدات والعادات الاجتماعية في بعدها السياسي ، والوطني في ان واحد ، وانطلاقا من ذلك يمكن أن تعد

التنشئة السياسية عملية مستدامة تتسحب على حياة الفرد فهي تؤدي دورا مؤثرا في الثقافة السياسية القائمة في المجتمع من خلال غرس ثقافة سياسية جديدة أو تغذيتها وتقويمها (٤) .

أضافة الى اعداد الافراد اجتماعيا لممارسة العمل السياسي وتفهم المجتمع الذي يعيشون فيه ، واعطاء الحد الأدنى للمواطنة والتعريف على مقومات المواطن الصالح ، واعداد القادرين على تحمل مسؤولية قيادة المجتمع في جميع المجالات (٥) ، وتختلف التنشئة السياسية من مجتمع لآخر حسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة ، وهي مرتبطة الى درجة كبيرة بطبيعة النظام السياسي السائد وما يتبناه من أيديولوجيات وسياسات واساليب في تنظيم حياة الناس وتوجيههم نحو اهدافه ، لذلك فان التنشئة السياسية لا تأخذ نفس النمط والاسلوب ، وإنما تتنوع طرقها واساليبها باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها المجتمعات .

كذلك هي عملية ديناميكية مستمرة لا تتوقف عند مرحلة عمرية معينة وإنما تستمر طيلة حياة الفرد ، لذلك تكمن اهميتها في توثيق العلاقة بين الشعوب وقيادتهم من خلال ترسيخ مفاهيم كالشرعية والولاء لدى المواطنين ، وفي هذا الاطار يمكن القول ان ثقافة المجتمع وطبيعة نظامه السياسي السائدان هما اللذان يحددان الاهداف المرجوة من عملية التنشئة السياسية ، فالنظم الديمقراطية تهدف من خلال عملية التنشئة السياسية الى ترسيخ مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ، فضلا عن ترسيخ مفهوم المشاركة السياسية وقبول الراي الاخر ، بينما النظم الديكتاتورية تعكس اتجاها اخر اهدفه اطالة عمر النظام السياسي من خلال ترسيخ مبادئ ايديولوجية معينة وتعبئة شاملة لأفراد المجتمع تصل الى درجة تقديس شخص الحاكم او الحزب السياسي بعيدا عن مبادئ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة وقبول الراي الاخر (٦) .

لقد بدأ الاهتمام بالتنشئة السياسية في الوقت الحالي وفي ظل العولمة وتعرض الاجيال لغزو ثقافي خطير في ظل تطور وسائل الاعلام والاتصالات والمواصلات ، واصبحت التنشئة السياسية بمثابة السلاح لرد ما يمكن ان تتعرض له الاجيال من غزو فكري الذي تستخدمه الدول المتقدمة لطمس الهوية الوطنية لشعوب الدول النامية وفرض سيطرتها الفكرية والاجتماعية عليها ، واصبحت تعاني اغلب المجتمعات المعاصرة وبدرجات متفاوتة

من ازمة تكامل قومي ، اذ ان معظم دول العالم الثالث تتكون من مجموعات عرقية متباينة الامر الذي جعل من عملية بناء الدولة مطلبا ملحا وعاجلا من خلال التنمية في بعدها السياسي ، وهو اصلاح النظام السياسي من خلال القيم السياسية الحديثة محل منظومة القيم التقليدية ، وتعد التنشئة المخططة والمستمرة سبيلا لا غنى عنه لأحداث التطور الثقافي والسياسي .

ويتميز عالم اليوم بحدة الصراع بين الثقافات المختلفة فما عرف بصراع الحضارات فكل هذه الثقافات تحاول ان تحقق السيادة والتفوق على الثقافة المضادة خاصة في ظل الهيمنة الامريكية ، اضافة الى التطور الهائل في الثورة المعلوماتية ، وبلوغ التقدم التكنولوجي شانا كبيرا مما دعم التطلعات بما يعنيه ذلك من كثرة وتنوع مطالب الافراد ، وان اي نظام سياسي لا يستطيع ان يلبي متطلبات مجتمعة مما يعني وجود تهديدات للاستقرار السياسي (٧) .

تعريف التنشئة السياسية :- (The definition of political socialization)

ظهر هذا المصطلح لأول مره عام ١٩٥٩ م ، في كتاب حمل عنوان التنشئة السياسية لمؤلفه (هربرت هلمان) وقد عرفها :- بانها اكتساب المواطن الاتجاهات والقيم السياسية التي يحملها معه حينما يجند في مختلف الادوار الاجتماعية . كما يعرفها (جرينشتاين) في دائر المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية بانها (التلقين الرسمي والغير رسمي المخطط وغير المخطط للمعلومات والقيم والممارسات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع) (٨) .

اذ هي تهدف الى تلقين القيم والمعايير والاهداف السلوكية في ضمير المجتمع وتعليمها وتقديمها للمجتمع بما تضمن بقائها واستمرارها عبر الاجيال . بما يعطي للمجتمع وقنواته المختلفة دورا رئيسا في عملية التنشئة السياسية والتي من خلالها يكسب الفرد معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسية ويتكون بواسطتها مواقف واتجاهاته الفكرية والايديولوجية التي تؤثر في سلوكه وممارسته اليومية ، وتحدد درجة نضجه وفاعليته السياسية في المجتمع (٩) .

اما (داوس) يعرفها :- بانها تلك العمليات التي يكتسب من خلالها الفرد توجهاته السياسية الخاصة ومعارفه ومشاعره وتقييماته لبيئته السياسية ، اي انها تفاعل الفرد مع النظام السياسي والقنوات الاخرى التي تقوم بتنشئة ، والتي سوف تحدد تصرفاته السلوكية في

خضم الحياة السياسية ، مثل المشاركة السياسية او عدم الاهتمام بالسياسة او تأييد او رفض النظام السياسي والشعور بالانتماء الى المجتمع السياسي او التخلي عنه ، ومن هنا يمكن تحديد عناصر التنشئة السياسية وهي :-

- التنشئة السياسية هي عملية تلقين لقيم واتجاهات سياسية .

- التنشئة السياسية هي عملية مستمرة .

- التنشئة السياسية تلعب ثلاث ادوار رئيسة وهي :-

أ- نقل الثقافة السياسية عبر الاجيال .

ب- خلق الثقافة السياسية .

ج- ثم تغير الثقافة السياسية (١٠).

أن من الضروري التميز بين اتجاهين بصدد التنشئة السياسية هما :-

الاتجاه الاول :- ينظر الى التنشئة السياسية كعملية يتم من خلالها تلقين الفرد مجموعة من القيم والمعايير السياسية التي تضمن بقاء المجتمع واستمراره .

الاتجاه الثاني :- على انها عملية يكتسب الفرد من خلالها هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن نفسه والتركيز هنا يؤكد على التغير .

اما محور التنشئة السياسية يمكن حصرها في سبع نقاط اساسية هي الهوية والانتماء القومي ، الولاء للوطن ، والسلطة ، والقيم السياسية العليا ، والثقة في النظام السياسي ، والاداء ، والاخلاص ، وان هذه المحاور تتعلق احيانا بالقيم و احيانا اخرى في الاتجاهات ، و احيانا بالسلوك ، وتشكل كلا منها متجانسا لعملية التنشئة السياسية ، ويتباين مدلول هذه المحاور من مجتمع لآخر ومن فتره زمنية لأخرى ، وأن اتفقت جميع المجتمعات على اهمية وجودها بصورة او أخرى ، ومن المتوقع ان تختلف الاثار الناجمة عن تلك المحاور باختلاف المجتمعات وبمرور الفترات الزمنية في الوقت ذاته (١١) .

اما مراحل التنشئة السياسية هي :-

اولا :- مرحلة الطفولة :- لاشك ان الاطفال يشكلون النسبة الاكبر في المجتمع السياسي ، وهم يكتسبون نظم المعرفة والمعتقدات السياسية السائدة في المجتمع والتي قد تؤثر في سلوكه السياسي في مرحلة النضج ، وهي المرحلة التي تقتضي مساهمة المواطنين بأدوار في اطار العملية السياسية ، ولكي يتسنى للنظام السياسي الاستمرار عبر الزمن وان يؤقلم ذاته للظروف المتغيرة من خلال التربية السياسية للناشئ الجديد .

ثانيا :- مرحلة المراهقة :- تتميز هذه المرحلة بظهور متغيرات في حياة الفرد لعل اهمها تطور القدرات الادراكية مثل القدرة على التمييز بين الخيارات السياسية ، والقدرة على فهم اسباب ونتائج المشكلات الاجتماعية والقدرة على ادراك اثارها ، اضافة الى نمو الاحساس بروح الجماعة واقتناعه بان التصرف الجماعي سبيل لحل المشكلات السياسية ، وفي هذه المرحلة تتبلور الاطر الفكرية ، اي تحول المشاعر الى افكار وان كانت غير مستقرة الا انها تحمل بعض مهام المواطنة مثل الاشتراك في التصويت وممارسة بعض الادوار القيادية في البيئة المدرسية او الاجتماعية .

ثالثا :- مرحلة النضج للسلوك السياسي :- ويتحدد من خلال هذه المرحلة نتيجة تراكم المعارف والقيم والاتجاهات التي اكتسبها من خلال مرحلة التنشئة السياسية (١٢) .

وسائل التنشئة السياسية :- (Methods of political socialization)

تستخدم في التنشئة السياسية عدة وسائل او ادوات تختلف باختلاف المراحل حيث تحتاج كل مرحلة من المراحل لوسائل خاصة ، وعليه في كل مرحلة يخضع الفرد لوسائل معينة ، واذا كانت المراحل متعددة ومتدرجة فان الوسائل عديدة بحيث تكون مباشرة او غير مباشرة ، كما ان الفرد يخضع لوسائل تنشئة رسمية وغير رسمية ، ولهذا تعددت وسائل التنشئة السياسية ومؤسساتها الاجتماعية ، وتتكامل لغرس القيم السياسية لدى افراد المجتمع وتربيتهم سياسيا تربية علمية وعملية وتساعدهم في توجيهه سلوكهم بما يخدم مصلحة المجتمع وبما يخلق منهم افرادا قادرين على فهم وتحليل النسق السياسي بالطرق العلمية المدروسة ، وبما يحقق المشاركة السياسية والتي بدورها تحقق المنفعة المتبادلة والمصلحة المشتركة بين المجتمع والدولة .

يقصد بوسائل التنشئة السياسية الادوات الرسمية والغير رسمية التي قد يرتبط بها الفرد والتي تستخدم بصورة مباشرة او غير مباشرة في غرس القيم والاتجاهات والمعتقدات في نفس الفرد ، وهي وسائل توظيف من جانب النظام السياسي لخلق الاتجاهات المرغوب فيها ، ويتعرض الفرد منذ طفولته الى العديد من التجارب والخبرات الثقافية التي تقدمها له هذه الوسائل ومن اهم هذه الوسائل هي :-

اولا :- الاسرة

إن الاسرة هي المجتمع الاول الذي يعيش الانسان فيها ، ومن خلالها يتعلم فيها ويتأثر بها ، وفي السنوات الاولى من حياة الفرد تلعب الاسرة دورا اساسيا في عملية التنشئة السياسية والاجتماعية والاخلاقية ، كما انها تنمي مهاراته وخبراته وتجاربه ، وهي تشبع حاجاته العاطفية والانفعالية وتنظم علاقاته الداخلية مع بقية افراد الاسرة ، وتحافظ عليه من الاخطار التي تداهمه (١٣) . وتعمل على تنميته سياسيا من خلال جعله يكتسب قدرا من المعرفة والفهم لما يدور من مسائل سياسية كنظام الحكم ، علما ان النظام الديمقراطي يشبه النظام السائد في الاسرة التي يعيش فيها وان المجتمع الذي من حولة يسعى الى تحقيق المساواة بين الافراد ، وبالتالي فان المعرفة هي احدى العناصر الاساسية الهامة في تكوين الشخصية السياسية للطفل ، وحتى وان هو في اولى فترات حياته لأنها ادق مرحلة يكون من خلالها الطفل في استقبال كل شيء ويخزنه (١٤) .

ثانيا : المدرسة :-

تعد المدرسة من المؤسسات التربوية المسؤولة عن التنشئة السياسية اذ انها وحدة اجتماعية لها نمطها الخاص الذي يساعد بدرجة كبيرة على اساس احساس الطالب بالفاعلية الشخصية ، وفي تحديد نظرتة تجاه البناء الاجتماعي القائم ، فهي تلعب دورا حيويا في عملية التربية السياسية خاصة انها تمثل الخبرة الاولى المباشرة للطالب خارج نطاق الاسرة ، وذلك من عدة زوايا ، فهي تتولى غرس القيم والاتجاهات السياسية يبتغيها النظام السياسي بصورة مقصودة من خلال الكتب والمناهج الدراسية والانشطة المختلفة يندمج بها الطالب .

وتمثل المدرسة بنية اجتماعية ووسطا ثقافيا له تقاليده واهدافه وفلسفته وقوانينه التي وضعت لتتماشى وتتفق مع ثقافة واهداف وفلسفة المجتمع الكبير والتي هي جزء منه

وتتفاعل فيه ومعه وتؤثر وتتأثر به بهدف تحقيق اهدافه السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتعد المدرسة من المؤسسات التربوية الرسمية التي توظفها السلطة السياسية في سبيل نشر القيم العليا التي تهدف اليها ، ويتكون النظام المدرسي من مجموعة من العناصر والتي تلتزم ان تتعاقد وتتكامل فيما بينها ليتسنى لها تأدية رسالتها ومن بينها التنشئة السياسية^(١٥).

ثالثا :- الاحزاب السياسية :-

يمكن تعريف الحزب السياسية بانه جماعة منظمه من الافراد تسعى للوصول الى الحكم وممارسة السلطة بالطرق المشروعة لتحقيق مبادئها المتفق عليها ، والتي كانت ضمن برنامجها الانتخابي ، ويرى (روبرت ماكفير) ان الحزب السياسي هو عبارة عن هيئة منظمه تسعى من خلال القنوات والوسائل الدستورية الشرعية للوصول الى السلطة ، اما (أوستن راني) يرى ان الحزب السياسي هو عبارة عن جماعة ذات استقلال ذاتي تقوم بتعيين مرشحها لخوض الانتخابات على امل الحصول على المناصب الحكومية والهيمنة على الانشطة الحكومية وخططها^(١٦) .

يرجع بعض المفكرين ان نشأة الاحزاب تاريخيا الى سنة (١٨٣٢م) في بريطانيا أما العالم الفرنسي (موريس دوفرجيه) في مؤلفة الشهير الاحزاب السياسية يرجع نشأة الاحزاب السياسية الى سنة (١٨٥٠ م) لكن بالرغم من هذا التاريخ او الذي قبله فان الاحزاب السياسية لم تنشأ نشأة واحدة بل نشأة بأشكال وأسباب مختلفة أهمها :-

- ارتباط ظهور الاحزاب السياسية بالبرلمانات ووظائفها في النظم السياسية .
- ظهور الاحزاب السياسية مع التجارب الانتخابية في العديد من بلدان العالم وهي التجارب التي بدأت مع سيادة مبدأ الاقتراع العام حيث ظهرت الكتل التصويتية مع ظهور اللجان الانتخابية والتي تشكل في كل منطقة من المناطق الانتخابية لغرض رعاية المرشحين^(١٧) .
- ارتباط نشأة الاحزاب السياسية لمواجهة الاستعمار والتحرير من الاحتلال الاجنبي وهو الامر الذي يمكن تلمسه في الجيل الاول من الاحزاب السياسية التي ظهرت في دول العالم الثالث ومنها الدول العربية والافريقية^(١٨) .

ان نشأة الاحزاب السياسية بدأت بشكل اولي منذ نحو قرنين من الزمن ولكنها لم تتطور وتلعب دورا مهما الا منذ حوالي قرن ، واصبحت اهم اليات المشاركة السياسية ومن اهم ادوات التنشئة السياسية من خلال وظيفة التعبئة وتعني حشد الدعم والتأييد للسياسات الحكومية ، فالسلطة السياسية تسعى دائما لإضفاء المقبولية لسياساتها المختلفة ولا يأتي الا من خلال المؤسسات السياسية القائمة والاحزاب السياسية المختلفة وهي احدى اهم هذه المؤسسات وتعد وظيفة التعبئة احادية الاتجاهات اي انها تتم من قبل الحكومة في اتجاه الافراد وتلعب الاحزاب السياسية فيها دور الوسيط .

رابعا :- وسائل الاعلام :-

تعد وسائل الاعلام في العصر الحديث على درجة كبيرة من التقدم والفعالية وذلك بسبب النهضة التكنولوجية التي سادة الدول الصناعية المتقدمة مما يجعلها اكثر مصادر التنشئة خطورة وذلك تبعا لاستغلالها (سلبا او ايجابا) مما جعل الحكومة تحاول السيطرة على تلك الوسائل لكي تضمن سير توجيه السياسي والايديولوجي في الاتجاه الذي تريده . وبما يحافظ على الابقاء على النظام القائم والبناء الاجتماعي الراهن وهي تتفاوت ما بين (مقروءة ومسموعة ومرئية) ويبرز دور الاعلام في التنشئة السياسية بدرجة اكبر من مؤسسات التنشئة السياسية الاخرى التي يتعاضم دورها في مرحلة عمرية معينة من حياة الفرد كالأسرة التي يتعاضم دورها في مرحلة نشأة الطفل الاولى التي تسلمه للمدرسة في السنة السادسة من عمره ، ومن ثم الحزب الذي يجذب الفرد في مرحلة الشباب (١٩) .

يقوم الاعلام بدور جوهري في بناء الانسان وتعميق وعيه ودعم ثقافة المواطنة لديه من خلال تعزيز انتمائه الوطني وتنقيفه وتعريفه بحقوقه وواجباته في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يحقق التقدم والتنمية للمجتمع ، فالمواطنة تعني القيم التي تحت الفرد على التعاون في تحقيق اهداف المجتمع والحرص على الانتماء وتحمل مسؤولية الاعمال التي تقوم بها ، كذلك المهارات التي تجعله قادرا على اتخاذ القرارات والاتصالات بالآخرين ، ويتميز مبدأ المواطنة في المشاركة الواعية والفاعلة لكل شخص دون استثناء ووصاية من اي نوع في بناء الاطار الاجتماعي والسياسي والثقافي للدولة (٢٠) .

قد يشكل الاعلام عاملا مساعدا في ترسيخ قيم المواطنة الفاعلة اذ يؤكد على الانتماء للوطن وتغلب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية واحترام سيادة القانون والحريات

الشخصية فعندما يصل حب الانسان لوطنه للمثل القائل (انا احب وطني اكثر من نفسي) سيجعله عنصرا فعالا في بناء وطنه وتنميته والحفاظ عليه ، لذلك يمكن استخدام الاعلام بصورة ايجابية في تعزيز قيم المواطنة وذلك انطلاقا من اعتبار المواطنة هي احدى دعائم الديمقراطية فتداول وجهات النظر المتعددة والاصوات المختلفة عبر وسائل الاعلام ينتج الممارسة الفعلية للمواطنة مثل المشاركة والنقد والانتخاب ، فالمواطن الواعي له قدره أفضل في المساهمة في عملية صنع القرار والقضاء على كل اشكال التمييز العنصري في المجتمع. يعد الاعلام اداة فاعلة لتنمية وعي المواطن بالقضايا اليومية وتعزيز المامهم بالتحديات والمتغيرات وسبل التكيف معها ، وان النظم الديمقراطية هي البيئة الخصبة والملائمة للأعلام في اداء دوره بشكل كامل لأنها لاتضع القيود على حرية الاعلام خاصة الاعلام الذي يعزز قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية ، وهناك عناصر اخرى كالنوادي ومؤسسات المجتمع المدني ودور العبادة والتي ينبع اهميتها كمصدر من مصادر التنشئة السياسية من خلال تأكيدها على غرس القيم والمعتقدات الدينية والتي تؤثر في سلوكيات الافراد في مجال الضبط السياسي والدعوة الى توجيه السلوك الاجتماعي والتقريب بين مختلف الطبقات الاجتماعية ، وان المؤسسة الدينية لما لها من قدسية تقوم بالتحقق من القيم والمعايير السلوكية لدعمها او رفضها ويقوم الدين بتنمية الضمير عند الافراد والدعوة الى ترجمة التعاليم السماوية الى سلوك عملي (٢١) .

المبحث الثاني :- مفهوم السلوك الانتخابي - The concept of electial behavior

يعد السلوك الانتخابي جزء من السلوك الانساني ، والذي يعرف بانه اي نشاط يصدر من الانسان ، سواء كان فعلا يمكن ملاحظته ام قياسه مثل النشاط الفسيولوجي والحركي ام نشاط غير ملحوظ كالتفكير والتذكير ، ويعبر عنه الفرد من خلال علاقته بمن حوله وهناك انواع من السلوك الانساني ومنها الفردية وهو سلوك ينطلق من الخبرات الماضية التي تفاعلت مع الخصائص الشخصية للفرد ، وبالتالي تكونت القيم والاتجاهات ، وهناك السلوك الاجتماعي وهو سلوك ينطلق من علاقة الفرد بالمجتمع بحيث يميل الانسان للانتماء وتكوين العلاقات الاجتماعية ، وان هذه العلاقات تفرض ضغوطا لتعديل سلوك الفرد ليضمن ذلك بقاءه ضمن المجموعة(٢٢).

لقد اصبح السلوك الانساني من المواضيع الاساسية للبحث على اعتبار انه يقبل الخضوع للملاحظة ، فهو يمثل الاستجابة المثيرة وفقا للمعادلة النفسية التي تقوم على تحليل السلوك (مثير - كائن حي - استجابة) مما دفع الى الاهتمام بالدراسات السلوكية في حقل جغرافية الانتخابات ، وان السلوك هي حركة فكرية تعتمد السلوك كوحدة اي الاقتراب السلوكي ، وهو محاوله للتقرب من الظاهرة السياسية عبر السلوك بالبحث عن تفسير الجوانب عن طريق الخبرة سواء ما يتعلق في اختيار المشكلة وجمع البيانات وتصنيفها وتحليلها ، وان دراسة السلوك الانساني لا بد ان يأخذ في الاعتبار طبيعة وخصائص الموقف ، ومن ثم لا تتوقع ان نجد تفسيراً نمطياً يصلح لكل الافراد في كل المواقف ، وهنا يعني ان العلوم السلوكية لا تدرس السلوك في فراغ لكن تدرسه في واقع محدد (٢٣) .

اما الانتخابات فانه من الصعب اعطاء تعريف جامع لها كون العملية الانتخابية تتصل بالعديد من العوامل السياسية والاجتماعية والديموقراطية ، كما ان النظرة الى مفهوم الانتخابات تختلف باختلاف الايديولوجيات والتطبيقات ، لذلك اتخذ الكتاب مذاهب شتى في تباين المعنى الاصطلاحي ، فمنهم من ركز على الناحية الاجرائية في الانتخابات فعرفوه على انه مجموعة من الاجراءات والتصرفات القانونية متعددة الاطراف والمراحل يخضع بمقتضاها تحديد الهيئات الحاكمة العليا في الدولة لموافقة ورضاء المحكومين اصحاب السلطة الحقيقية في المجتمع (٢٤) .

فيما ذهب غالبية فقهاء القانون الدستوري الى تعريف الانتخابات تعريفات تنصب كلها حول كونها وسيلة تداول السلطة في الديموقراطية النيابية تحديدا والتي تختلف في ذلك عن الديموقراطيات المباشرة وغير المباشرة ، بالقول ان الانتخابات هي وسيلة الديموقراطية عن طريقها يختار الشعب النواب الذين يمثلونه ويعبرون عن ارادته ، وان الانتخاب هو جوهر النظام النيابي وبدونه لا يكون النظام النيابي سوى مجرد مسائل حيوية او مجازية (٢٥) .

الانتخابات هي وسيلة الوصول الى السلطة عن طريق تدخل الافراد وابداء رأيهم في الاشخاص المؤهلين لتولي السلطة واختيار الافضل لهذه المهمة ، اما النظم الانتخابية تعرف بانها الاليات المتبعة لتحويل اصوات الناخبين الى ما يقابلها من مقاعد في الهيئات المنتجة عبر اتباع طرق حسابية معينة تتأثر في ذلك بالواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة (٢٦) .

من هذه التعاريف يتضح بانه ليس هناك نظام انتخابي مثالي يتلائم مع كل الانظمة السياسية او مع كل المجتمعات ، كما انه ليس هناك معيار مثالي لنظام انتخابي على مستوى العالم ، فالنظم الانتخابية الفاعلة هي تلك التي تتناسب مع واقع الدولة واطواها السياسية وطموحات شعبها المستقبلي . ان دراسة السلوك الانتخابي لا بد من دراسة السلوك السياسي الذي يعد السلوك الانتخابي جزءا مهما منه ، بل ان بعض نظريات السلوك السياسي لا ترى فيه الا ترجمة لسلوك المرشحين والناخبين ، وهو ليس مطلقا بقدر ما تقيدته اعتبارات محدده ترتبط بالثقافة السياسية للفرد القائم بالترشيح او التصويت (٢٧) .

عندما بدأت المدرسة السلوكية بالانتقال الى المجال السياسي بدء الحديث عن السلوك السياسي وذلك في البحث في الافعال والاعمال وردود الافعال السياسية التي تصدر عن رجال السياسة لغرض التوصل الى اهم الدوافع التي ادت لهذه السلوكيات ، وهل يمكن ان تتكرر هذه السلوكيات اذا ما تكررت الظروف التي وجدت فيها او الادوار ، تبعا لذلك فقد تعددت النماذج في دراسة ظاهرة السلوك السياسي بصفه عامه والانتخابات بصفة خاصة ، وقد اوضح (كوكس) من خلال دراسته النموذجية التي نشرها عام ١٩٦٩م عن السلوك الانتخابي والذي اتبع المنهج السلوكي المكاني ، اذ قام بالربط بين قرارات التصويت الانتخابي للأفراد وبين اماكن سكنهم ، وذلك من خلال شبكة المعلومات التي تتألف من ثلاث عناصر هي مرسل المعلومات (Sender of the formation) والمعالج (Processor) والمستقبل (Receiver) ويعد الناخب ضمن هذه الشبكة هو المرسل للمعلومات الاساسية ، وانصار الحزب المؤثرات على قرار الناخب هم بمثابة معالج المعلومات ، اما المستقبل فهو الذي تتحصل عنده الرسائل النهائية وهي قرار التصويت مع الاخذ في نظر الاعتبار ان الافراد يتباينون في قوة والتأثير بالآخرين في الشبكة من حيث قصرت المسافة زاد التأثير والعكس صحيح ، اضافة الى مجال القوة المتحكمة في منهجية التصويت والعلاقات التبادلية (Reciprocity) (٢٨) .

ارتبط مفهوم السلوك الانتخابي بمفاهيم عديدة ومنها السلوك السياسي ، والتوجهات الانتخابية ، والامتناع عن التصويت ، والاعتراض السياسي ، وغيرها من المفاهيم الاخرى ، لهذا فاننا السلوك السياسي بالمفهوم العام هو احد انماط السلوك الاجتماعي العام ، الا انه يتعلق بشؤون الحكم والشأن السياسي العام ، وهو مجموعة من النشاطات والافعال التي يقوم

بها الفرد او الجماعة فيما يتعلق بالشأن السياسي ، فالسلوك الانتخابي كمفهوم جزئي ودقيق يتعلق بشكل خاص بالعملية الانتخابية والتي من خلالها يحاول المواطن ان يعطي الشرعية للحكام ويسمح لهم في التطبيق عليه وعلى باقي المواطنين او بالعكس ، ومن ناحية الدلالة العقلانية يدل السلوك الانتخابي للأفراد على انه محاولة لتحقيق مجموعة من المصالح الشخصية او الجماعية او حتى المصلحة العامة ، وذلك بعد حسابات عقلية يقارن فيها الفرد المنافع والحاجات المادية والمعنوية التي يمكن ان يحصل عليها من خلال سلوك معين (٢٩).

اما مفهوم الامتناع الانتخابي : هو احد انواع السلوك الانتخابي ويعني الامتناع عن المشاركة الانتخابية في ابداء الراي او الاختيار من البدائل المطروحة للتصويت عليها وهو يختلف عن التصويت الاحتجاجي الذي يدلي به الناخب عمدا بصوت غير صحيح لا يمكن احتسابه يعمل اختيارات غير صحيحة او يترك كل الاختيارات مبطلا صوته او مدليا بصوت فارغ اذا كان ذلك مسموحا به في نظام التصويت ، كلتا الممارستان الامتناع عن التصويت وابطال الصوت قد تعدان احتجاجا للظروف السياسية التي يجري بها التصويت (٣٠) .

اما الاغتراب السياسي هنا يكون نوعين (العجز السياسي و السخط السياسي) وان التميز بين الحالتين ، ففي الحالة الاولى يلجأ الفرد للاغتراب السياسي ليس بمحض ارادته وانما نتيجة الظروف المحيطة به التي تفرض عليه ذلك نتيجة تسليط النظام الحاكم ، او الروتين القاتل او احتكار السلطة وانعدام التبادل السياسي وضعف المؤسسات وانعدام الخدمات ، اما النوع الثاني اي السخط السياسي فعادة يلجأ اليه الفرد بإرادته وبصورة طوعية وفقا لتكوينه السيكولوجي او طبيعة اهتمامه او ميوله فتراه دوما يمثل الحالة السلبية والانتقادية للنظام السياسي ومؤسساته (٣١) .

لذلك يمكن اعطاء تعريف جامع للسلوك الانتخابي : هو كل اشكال التصرف او الافعال وردود الافعال التي يظهرها المواطن في موعد الانتخابات نتيجة تأثره او عدم تأثره بمجموعة من العوامل والمتغيرات (البيئية - الاقتصادية - الاثنية - الدعاية الانتخابية - الايديولوجية) والتي من شأنها ان تؤثر في اتخاذ القرار وقت الاقتراع وهي :-

١- العوامل البيئية المحلية :- تؤكد معظم الدراسات ان قرارات الناخبين وقت الاقتراع تتأثر بالبيئة المحلية ، فالأسرة والمدرسة ومكان العمل لهم تأثير مختلف على سلوك الناخبين ،

وان كل خاصية من هذه الخصائص السابقة الذكر تعد مصدرا يغذي الناخبين بالمعلومات الاساسية عن الاداء بأصواتهم .

٢- العوامل الاجتماعية :- تتأثر المشاركة الانتخابية بوصفها نشاطا بشريا بالعوامل الاجتماعية والتي تشمل المستوى التعليمي والثقافي والحضاري للناخب ، اضافة الى عامل السن والنوع ولكل منهما تأثيرا متفاوتا على المشاركة الانتخابية ، اذ يعزف الاميون عن ممارسة حقهم في التصويت او يساقون كأجراء الى صناديق الاقتراع الامر الذي ينجم عنه اختيار مرشحين من غير ارادة الناخب الامي ، كذلك هناك علاقة ايجابية بين ارتفاع نسبة المشاركة من جهة وارتفاع مستوى التعليم والدخل من جهة اخرى .

٣- العوامل الاقتصادية :- تتمثل العوامل الاقتصادية في عملية المشاركة في التصويت في عدة حقائق ترتبط بالظروف الاقتصادية للناخبين فكلما عانى المواطن من مشاكل اقتصادية كان تفكيره في التغلب على هذه المشاكل اكبر بكثير من تفكيره في اللجوء الى صناديق الاقتراع (٣٢) .

ان انخفاض المستوى المعاشي والفقر محددان لاداء المواطن الانتخابي مما يجعله يسلك سلوكا معيناً ، فالمواطن الفقير قد لا يكثر لمجريات الحقل السياسي عامة والانتخابي على وجه الخصوص ، نظرا لان جل اهتمامه منصب حول كسب قوت يومه ، كما انه لا يمكن ان تجاهل فئة من الفقراء خاصة الطبقة المثقفة والتي قد تطمح وتتفاعل بالعمليات الانتخابية التي تعد احدى الاليات التي يمكنها من التغيير بحثا عن حلول للآفات التي تعاني منها .

٤- العوامل الاثنية :- لا شك ان نسبة كبيرة من الناخبين يتأثرون بالخصائص الاثنية (كالجنس -العرق -الدين) فعلى الصعيد الديني تعد الديانات والمعتقدات عاملا مهما من عوامل المشاكل السياسية التي تهتم بدراستها الجغرافية السياسية ، وان الانتخابات تخلق احيانا صراعا سياسيا يؤثر على العملية السياسية في الدولة (٣٣) .

٥- الدعاية الانتخابية :- تمارس حكومات بعض الدول ضغوطا على وسائل الاعلام لكسب اصوات الناخبين ، وان الأخيرة تعد السلطة الرابعة التي يمكن ان تؤثر في العملية الانتخابية واصوات الناخبين وبلورة الراي العام باتجاه مرشحين معينين دون اخرين ، او استخدام الحكومات محطات الاذاعة والتلفزيون المملوكة بدون حيادية ، وفي الدول النامية يعتمد

المرشحين في دعاياتهم الانتخابية على قوة الدعم العشائري والعرفي والمذهبي بينما في الدول المتقدمة يعتمد المرشحون على برامج احزابهم السياسية .

٦- العوامل الايديولوجية :- تعد الايديولوجية الباعث الاول لنشاط الاحزاب السياسية والتي تعني مجموعة القيم الاساسية التي تستمد منها الاحزاب مواقعها تجاه كافة الاحداث والمشكلات السياسية التي تواجه سلوكها السياسي ، ومن اهم الوظائف التي تقوم بها الاحزاب في الحياة السياسية هو نشر ايديولوجيتها بين الناخبين ، وذلك لكسب اكبر عدد من المؤيدين عن طريق اقناع الناخبين بأيديولوجيتهم وبرامجهم الانتخابية (٣٤) .

وعليه فان السلوك الانتخابي يعد من اهم الانشطة السياسية التي فيها يشارك المواطن في السياسة ، حيث يعد السلوك الانتخابي عند الفرد ارقى مراحل الثقافة السياسية ، وهذا ما شاهده على العموم في الدول المتقدمة في مجال الديمقراطية ، حيث نرى فيها استعدادات باهضة للحملات الانتخابية ، بل يتم تأسيس مؤسسة كاملة لأدراه هذا النشاط الانتخابي العملاق ، وذلك لتأثيرها المباشر على نتائج الانتخابات ، فهو مقياسا لقوة الاحزاب والقوى السياسية ، وتعد الانتخابات شرطا اساسيا لتقييم الديمقراطية ، فالديموقراطية بدون انتخابات لا تعدو ان تكون مفاهيم ليس لها معنى ، وشعارات تستهدف التضليل الفكري والسياسي ، واذا كانت الانتخاب يفيد الدلالة السياسية ، فالسلوك الانتخابي هو ممارسة الجماهير حقها بكل حرية وعلى اساس ديموقراطي ، ويجب ان تكون حرة وحقيقية ، بمعنى ان تريد وتعرف ما تريد ولماذا تريد وتمتلك القدرة على تحقيق ما تريد (٣٥) .

المبحث الثالث :- التنشئة السياسية واثارها على السلوك الانتخابي

اولا :- الثقافة السياسية :- The culture of politics

أن من وظائف التنشئة السياسية هو تحقيق الثقافة السياسية والتي تعرف على انها مجموعة القيم والمعايير السلوكية المتعلقة بالأفراد في علاقاتهم مع السلطة السياسية ، والثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع ، كذلك هناك علاقة بين الثقافة السياسية والسلوك السياسي ، باعتبارها وليدة الثقافة السياسية ، كما ان للظاهرة الاجتماعية ثلاث ابعاد (اجتماعي - اقتصادي - سياسي) كذلك للثقافة العامة للمجتمع ابعدها ايضا وهي الثقافة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وان الاخيرة هي من الثقافة العامة للمجتمع

، ويقصد بها منظومة العادات والتقاليد والمعتقدات والقيم السائدة في مجتمع ما صوب النظام السياسي ، والتي تحدد بناءا عليها اشكال النقاش السياسي (٣٦) .

وقد عرف جابرييل الموند (Gabriel- Almond) الثقافة السياسية بانها توجهات واتجاهات الغالبية العظمى من افراد المجتمع صوب النظام السياسي في كلياته وجزئياته ، وكذلك رؤية الفرد لدوره في النظام السياسي ، ويصفها بانها بعدا من ابعاد تحليل النظام السياسي ، ويرى ان كل نظام سياسي يترسخ حوله انماط محددة من التوجهات التي تضبط التفاعلات التي يتضمنها النظام الاجتماعي ، فالثقافة السياسية تشكل تنظيما غير رسمي للتفاعلات السياسية تنتقل عبر عملية التنشئة السياسية والتي هي عملية يتم بها ادخال القيم الثقافية السياسية لنسق القيم بين افراد المجتمع (٣٧) .

أن للثقافة السياسية دورا في تكوين وتشكيل شخصية الفرد وتحديد الاتجاهات والميول ، فهي تشكيل اطارا للأنماط السلوك السياسي المختلف وبما أن الثقافة السياسية هي الجانب السياسي من الثقافة العامة السائدة في المجتمع وتشكيلها مجموعة القيم والمعايير والمعتقدات والتوجهات نحو الرموز التي تحكم السلوك السياسي لأفراد المجتمع تجاه السلطة ، لذا فإن الثقافة السياسية وان كانت صنيغة النظام السياسي الا انها تأخذ في نظر الاعتبار النظام السياسي ، وتعد الثقافة السياسية احدى الادوات السياسية في بناء المجتمع السياسي الذي اساسه اتفاق ابناء المجتمع على شكل العملية السياسية بالتزام النخبة الحاكمة بعدم تجاوزها الحدود السياسية الشرعية مع التزام افراد المجتمع بالمقابل بقرارات هذه السلطة لتحقيق اهداف عامة تتجاوز المصالح الفرعية للقاعدة الاجتماعية التعددية ، إذ أن هذه العملية تقود الى ترسيخ قواعد العمل السياسي المتفق عليه سابقا ومقبولة من قبل الحاكم والمحكومين على حد سواء ، وتعمل الثقافة السياسية ايضا على ضرورة اتساع مدركات الافراد خارج اطار الولاء الضيق للثقافات الفرعية والاهتمام بالنظام السياسي والدولة والهوية الوطنية ، وبالتالي تحقيق الاندماج الوطني (٣٨) .

يتضح من ذلك ان هناك ارتباط بين مسؤوليات المواطنة والمشاركة السياسية بشكل عام والانتخابات بشكل خاص ، حيث انه ليس من المتوقع ان يشارك المواطن في العملية الانتخابية ما لم يستقر في ثقافته اهمية المشاركة وقيمها ، فالفرد الذي ينشأ في ظل ثقافة الخضوع سيدرك بأنه جزء من النظام السياسي وتكون نظرتة تابعه متأثره بأعمال الحكومة ،

ولكنه لا يمتلك دورا في تشكيلها ، وقد يمتلك الفرد اراء حول العملية السياسية سواء كانت ايجابية او سلبية ، وقد يطور احساسا بالشرعية او النفور من النظام والسلطة السياسية الا انه سيبقى سلبي في توجهاته ازاء المشاركة الانتخابية .

اما في ظل ثقافة المشاركة فأن الافراد يصوتون في الانتخابات للتعبير عن ارادتهم ورغباتهم ، وهم ينتظرون من النظام السياسي أن يأخذ بعين الاعتبار تلك الرغبات ، وان الانتخابات في ظل مثل هذه الثقافة او اصوات الناخبين تعد واحدة من مدخلات النظام ، اذا أنها تعبر عن مطالب المواطنين ، ويمكن أن يحجم هؤلاء عن الاداء بأصواتهم ايضا ، لكن هذا السلوك يكون مبني على الوعي ويعبر عن رفضهم للنظام السياسي او استياءهم من مخرجاته (٣٩) .

بناء على ذلك فان السلوك الانتخابي للفرد سواء بالتصويت او المقاطعة يتوقف على نمط الثقافة السياسية التي يحملها الفرد ، وما تحمله من معايير ومبادئ تشجع على الاقبال على التصويت او العكس .

ثانيا :- التنمية السياسية (Political Development)

التنمية هي عملية ديناميكية ، تتكون اساسا من سلسلة كبيرة من المتغيرات الوظيفية والبنائية التي تحدث نتيجة تفاعل الانسان مع بيئته ، وذلك بهدف استثمار موارد المجتمع ومكوناته الى اقصى درجة ممكنه ، اما مفهوم التنمية السياسية هو مفهوم شديد الغموض لأكثر من سبب اولا كثيرا ما يقع الخلط بينه وبين مفاهيم اخرى قريبة منه مثل التحديث السياسي ، والاصلاح السياسي ، والانتقال السياسي ، ثانيا يضم مفاهيم فرعية غامضة اي مفاهيم سياسية وايدولوجية واخلاقية وفلسفية غير قابلة للقياس وثالثا هو تعدد التعاريف التي وضعت لمفهوم التنمية السياسية فمنهم من ركز على العلاقات الاجتماعية والروابط السياسية في المجتمع والعلاقات بين الناس والعلاقات بين المؤسسات الحكومية ومن اهتم بقرارات النظام السياسي وفعالية الاداء الحكومي ، ومنهم من ركز على استقرار النظام السياسي وشرعيته في المجتمع ويمكن اختصار مضمون التنمية السياسية بانها عبارة عن مجموعة من الوسائل التي تستخدمها الدولة في تطوير سياستها الداخلية والخارجية ، وايضا تعرف بانها الطريقة التي تهدف الى تطبيق استراتيجية سياسية تؤدي الى تطوير حالة الضعف

السياسي في دولة ما وتسعى الى المحافظة على استقرارها سياسيا ضمن البيئة التي توجد فيها (٤٠) .

تعد التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة الظهور ، وتتسم بالتطورية والديناميكية وبناء المؤسسات السياسية ، وهي جزء من عملية معقدة متشابكة تتمثل بالتغيير المستمر والتنمية الشاملة ، ويحكم هذا الارتباط بوصفها احدى صيغ واشكال التنمية النوعية ، فأنها تصبح عند وضعها موضع التنفيذ في حاجة الى صياغة نظرية وعملية خاصة . يقصد بها اختيار ورسم اهدافها وتحديد مساراتها واساليب انجازها ، وهو ما يرتبط ارتباطا وثيقا بالنظام السياسي والازمات التي يتعرض لها (٤١) .

تلعب التنمية السياسية دورا كبيرا في المشاركة السياسية وذلك لكون الاخيرة هي احدى الابعاد الرئيسة للمشاركة في كافة شؤون الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتعرف التنمية السياسية بذلك على انها توحيد جهود المواطنين مع الجهود الحكومية لتحسين الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجماهير وربطهم بظروف مجتمعهم ونمط الحياة فيه وتمكينهم من تحقيق التقدم والرقي لمجتمعهم (٤٢) .

تتضمن التنمية السياسية في احد جوانبها تنمية روح المواطنة والولاء والمشاركة السياسية وتعد مؤشرا قويا للدلالة على مدى تطور وتخلف المجتمع ونظامه السياسي ، فقد اعد (هنتجتون) المشاركة هي احدى عناصر التنمية السياسية ، وتعد المشاركة السياسية من بين الازمات التي تواجه عملية التنمية السياسية والنظام السياسي عند خروجه من المرحلة التقليدية ، وفي ضوء ذلك يمكن القول ان التنمية السياسية هي عملية سياسية تستهدف تعبئة الجماهير وزيادة وعيهم لرفع مستوى مشاركتهم في الحياة السياسية وذلك من خلال تأكيدها على الديمقراطية وسيادة القانون والضمانات الدستورية والمساواة وتكافؤ الفرص ، فضلا عن التعددية الحزبية وحرية الاعلام والانتخابات وممارسة الرقابة على الحكومة جميعها اصبحت مؤشرات يقاس من خلالها مستوى التنمية التي حققتها الدولة (٤٣) .

ثالثا :- المشاركة السياسية (Political Participation)

يتمدد مفهوم المشاركة السياسية على انها مجموعة من المصطلحات والدلالات مستمدة من مجالات استخدامها ، فهي مشتقة من الفعل ساهم يساهم مساهمه ، فالمشاركة (Participation) تعني اي عمل تطوعي من جانب المواطن بهدف التأثير على اختيار

السياسات، وإدارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على جميع المستويات الحكومية أو المحلية .

ويرى الباحث (صموئيل هنتجتون) و(جون نلسون) أن المشاركة السياسية وكذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كانت فرديا ام جماعيا ، منظما ام عفويا ، متواصلًا ام منقطعًا ، شرعيا ام غير شرعيا ، فعلا ام غير فعلا ، ويعرفها (داود الباز) بانها اعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصيانة شكل الحكم والاسهام في تقرير مصير دولتهم وعلى النمو الذي يريدونه بحيث يكون بإمكانهم صياغة الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يرغبون العيش في اطارها (٤٤) .

وتعرف المشاركة السياسية انها الانشطة التي ترتبط بالحكومة من خلال مؤسساتها السياسية ، او المساهمة مع الاخرين في بعض الانشطة والمشروعات التطوعية لصالح المجتمع ، وبهذا التعريف ، فان المشاركة السياسية هي نشاط وليست مجرد اتجاه او اعتقاد ، فقد يشعر المرء شعورا عميقا بأهمية الادلاء بصوته في الانتخابات ، لهذا فان المشاركة السياسية في مفهومها الاوسع يشمل ليست فقط قدرة المواطنين على المشاركة في عملية الانتخابات كل بضع سنوات ، بل يتطلب ايضا مشاركتهم الفاعلة بهدف التأثير على ما هو حاصل في دولتهم بين جولة انتخابية واخرى ، وبهذا المعنى فان المشاركة السياسية تعبر عن ارادة افراد الدولة في التأثير على سياسة الحكومة .

تأتي اهمية المشاركة من حيث انها تحول دون الاستبداد بالسلطة وتمنع انحرافها ، وتمكن الشعوب اختيار من يحقق طموحها ، ومن ثم مراقبته وتوجيهه ، وتساهم في تعزيز مسؤولية المواطن تجاه المجتمع وانتمائه له اضافة الى قدرته على ايصال طلباته وتوصياته لصناع القرار ، بما ان المشاركة السياسية هي اسهام المواطنين بالمسائل السياسية داخل مجتمعه لذلك صنفنا الى اربع مستويات هي :-

المستوى الاول :- هو ممارسة النشاط السياسي ، ويشمل هذا المستوى من تتوافر فيه ثلاث شروط من ست شروط وهي ، عضوية منظمة سياسية ، والتبرع لمنظمة السياسة او لمرشح ، وحضور الاجتماعات السياسية ، والمشاركة في الحملات الانتخابية ، وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسة للمجلس النيابي ، والحديث في السياسية مع اشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد .

المستوى الثاني: - المهتمون بالنشاط السياسي ، ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات ، ويتابعون بشكل عام ما يحدث عل الساحة السياسية .

المستوى الثالث: الهامشيون في العمل السياسي ، ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ، ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ، ولا يخصصون اي وقت او موارد له ، وان كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة او اخرى في اوقات الازمات ، او عندما يشعرون بان مصالحهم المباشرة مهدده .

المستوى الرابع: - المتطرفون سياسيا ، وهم اولئك الذي يعملون خارج الاطر الشرعية القائمة (٤٥) .

كل نظام سياسي يسعى الى تحقيق وتوسيع المشاركة السياسية لأنها معيارا مهما ورئيسا لبيان مدى مصداقية النظام السياسي وقبوله من قبل افراد المجتمع فضلا عن الشرعية السياسية والقانونية التي تحقق للنظام من خلال المشاركة السياسية ، وتحقيق درجة عالية من الرضا والقبول بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي الى تحقيق الحكم الرشيد ، والذي يهدف الى تحقيق الرفاهية واستقرار وامن الافراد والمواطنين ، لذلك يمكن ان نستخلص بان الحكم الرشيد تحديدا في سياقه السياسي هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة واطارات ادارية ملتزمة بتطوير افراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم .

وهذا يرتبط بالبعد السياسي من حيث طبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها ويكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعد شرطا في الحكم الرشيد من خلال تنظيم انتخابات حرة نزيهة مفتوحة لكل المواطنين مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون والتي تساعد على ارساء قواعد العدالة والمساواة امام القانون وتحقيق المشاركة ، اي تهيئة السبل والاليات المناسبة للمواطنين من اجل المساهمة في صنع القرار من خلال المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم (٤٦).

ويمكن ان تعني المشاركة ايضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين الامر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية ، كما تضمن المشاركة دور فعال للمجتمع المدني في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم ، ومن ثم يمكن تعريف المشاركة السياسية في نطاق علاقتها بالحكم الرشيد بانها منح افراد المجتمع فرصا متساوية لاختيار

حكامهم وممثلهم وابداء آراءهم في الشأن العام والمشاركة في صنع القرارات والسياسات العامة بشكل مباشر وغير مباشر في ظل بيئة سياسية وقانونية تكفل حرية الراي والتعبير عنه وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات وتكريس مبادئ سيادة القانون وقيم المساواة والشفافية.

Abstract

Political upbringing and its impact on electoral behavior

Prof. Abdul Amir Abbas Abdul AL- Hiyali . (ph.D)

Professor of political geography and international relations

Political socialization is one of the important tools in the performance of the political process in countries and societies through which formal and informal institutions are built that are concerned with preparing the individual socially to practice political work and understand the society in which he lives, giving the minimum level of citizenship and preparing the generation capable of Taking responsibility for the leadership of society, and it falls within the general framework of political development, where upbringing, political culture and participation represent one of the areas of development in the political field, and it seeks to activate political participation and achieve political stability by embodying and then stabilizing and consolidating the democratic process.

As for electoral behavior, it is the science and study of elections and voting patterns in addition to predicting the results related to it in light of the spread of opinion polls about the voting intentions of the voters, and it is part of the general political behavior of the individual. Among the factors and variables that are related to the individual and include The researcher has adopted the behavioral approach in his research. The research included three topics: the first is the concept of political upbringing, the second is the concept of electoral behavior, while the third deals with the effect of political upbringing on electoral behavior.

الهوامش

- ١- مصطفى اسعد ، التنشئة السياسية ودورها في البناء الديمقراطي ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خضير ، العدد ٢٤ ، ٢٠١٠ ، ص ٢٠٤ .
- ٢- محمد حسن اسماعيل ، التنشئة السياسية دراسة في دور اخبار التلفزيون ، ط ١ ، دار النشر للجامعات ، مصر ، ١٩٩٧ ، ص ٢٢ .
- ٣- طارق عبد الرؤف وايهاب عيسى ، مؤسسات التربية والتنشئة السياسية ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ٣ .
- ٤- صباح مصطفى ، النظام الحزبي : الماهية - المقومات - الفاعلية ، المكتب الجامعي ، مصر ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٠٧ .

- ٥- عبد الهادي الجواهري ، اصول علم الاجتماع السياسي ، ط٢ ، مكتبة الجامعة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص٣٧ .
- ٦- على مصباح محمد الوجيشي ، دور الاعلام في التنشئة السياسية ، مجلة علوم الانسانية والمجتمع ، العدد ١٦ ، الجزائر ، ٢٠١٥ ، ص٢٧٦ .
- ٧- طارق محمد عبد الوهاب ، سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة علم النفس السياسي في التنمية العربية ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص١٠٤ .
- ٨- معهد البحرين للتنمية السياسية ، التعليم والتنشئة السياسية في العالم ، سلسلة دراسات ، ٢٠١٥ ، ص١٤ .
- ٩- انور محمد فرج واسو ابراهيم عبدالله ، دور التنشئة الاجتماعية في المشاركة السياسية للشباب ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية ، العدد ١ ، المجلد الخامس ، ٢٠١٠ ، ص٣٠٢ .
- ١٠- مصطفى اسعد ، مصدر سابق ، ص٢٠٧ .
- ١١- ابتسام سويد ، اثر التنشئة السياسية على السلوك الانتخابي ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة ام السواقي ، المجلد ٤ ، العدد ٣ ، ٢٠١٨ ، ص١١ .
- ١٢- ثامر كامل محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص١٢٦ - ١٢٨ .
- ١٣- علي عبد العزيز الياسري ، التنشئة الاجتماعية السياسية مفهومها - جذورها، دراسات دولية ، العدد ٤١ ، ٢٠٠٨ ، ص١٤٧ .
- ١٤ - فوزية دياب ، القيم والعادات الاجتماعية ، دار النهضة العربي ، لبنان ، ١٩٨٠ ، ص٩٥ .
- ١٥- سعد اسماعيل علي ، رؤية سياسية للتعليم ، دار علم الكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص١٧٢ ،
- ١٦- مقدم الجيلالي يرام مصطفى ، دور الاحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية في المغرب ضرب العدالة والتنمية نموذجا ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة طاهر مولاي - سعيد ، ٢٠١٦ ، ص٣-٤ .
- ١٧ - اسماعيل علي سعيد ، المجتمع والسياسة ، دار المغرب الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ ، ص٢٢١ .
- ١٨- سعاد الشرقاوي ، الاحزاب السياسية اهميتها - نشأتها - نشاطها ، دراسة لمكتب البحوث البرلمانية ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص٢٢ .
- ١٩- طارق عبد الرؤوف عامر ، المواطنة والتربية الوطنية اتجاهات عالمية عربية ، مؤسسة طيبة لنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص٢٠٧ .
- ٢٠ - علي مصباح محمد الوجيشي ، مصدر سابق ، ص٢٨٦ .
- ٢١- مصطفى السعد ، مصدر سابق ، ٢٤٤ .

- ٢٢- جمال الخطيب ، تعديل السلوك ، دار الفكر ، الاردن ، ٢٠١٩ ، ص.١٥
- ٢٣- علي السلمي ، السلوك الانساني في الادارة ، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص.٢٢
- ٢٤- محمد فدغلي محمد علي ، نظم واجراءات انتخاب اعضاء المجالس المحلية في ضوء القضاء و الفقه ، دار النهضة العربي ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص١٢٨ .
- ٢٥- جورج شفيق ساري ، النظام الانتخابي على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا ، ط١ ، دار النهضة العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص٧ .
- ٢٦- سعاد الشراوي وعبدالله ناصف ، نظم الانتخابات في العام ومصر ، ط١ ، دار النهضة العربي ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص٧٩ .
- ٢٧- قاسم العبودي ، السلوك الانتخابي ، authors . persons , www.iragicp.com
- ٢٨ - صابر عبد ربه ، الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي ، دار الوفاء ، ٢٠٠٠ ، ص١٢٩.
- ٢٩- رعد حافظ سالم ، التنشئة الاجتماعية واثارها على السلوك السياسي ، عمان ، ٢٠٠٠ ، ص١٣٩.
- ٣٠- مركز القرار للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٩ .
- 31- political parties the Transition to Democracy ,the national mocraticin statue, co-North print,Lebanon-2004,p13.
- ٣٢- عبد الامير عباس الحيايي ووحيد انعام كاكائي ، جغرافية الانتخابات ،المطبعة المركزية ،جامعة ديالى ، ٢٠١٢ ، ص٢٣ .
- ٣٣- محسن عبد الصاحب مظفر ، جغرافية المعتقدات والديانات مبادئ واسس ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠ ، ص٤٢ .
- ٣٤- ارنست لبيهارت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة حسين صخر ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص١٢٠ .
- 35- Political – encyclopedia – org
- ٣٦- خميس حزام ، الثقافة السياسية والنظام السياسي ، مجلة العلوم الانسانية ، ٢٠٠٤ ، ص٣٦
- ٣٧- رؤى لؤي عبدالله ، الثقافة السياسية ودورها في تكوين الاتجاهات ، مجلة العلوم السياسية الدولية ، العدد٣٥-٣٦ ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٧ ، ص٢٢٠
- ٣٨- رعد حافظ سالم ، التنشئة الاجتماعية واثرها على السلوك السياسي ، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٠ ، ص١٣٩ .
- 39- Syr-res-com
- ٤٠- كاظم علي مهدي ، التنمية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة دراسات دولية ، العدد٥٦ ، جامعة النهريين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٠ ، ص١١٨ .

- ٤١- احمد وهبان ، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ، دار الجامعة الجديد للنشر، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص.١٠٦
- ٤٢- رعد سامي التميمي ، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، دار دجلة للنشر ، عمان ، ٢٠٠٨، ص.١٥٧
- ٤٣- عبد الامير عباس الحيايى ووحيد انعام كاكائي ، مصدر سابق ، ص١٠٦-١١٠
- ٤٤- برهان غليون ، حول الخيار الديموقراطي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص.١٩١
- ٤٥- مركز ادم للدفاع عن الحقوق والحريات ، شبكة النبا للمعلومات ، annaba.org
- ٤٦- مدحت محمد محمود ابو النصر ، الحوكمة الرشيدة - فن ادارة المؤسسات عالية الجودة ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص ١٧١.